إعداد: عمر مسعودي
الرتبة العلمية: أستاذ مساعد قسم ب جامعة أحمد درايعية أدرار.

بحث مقدم للمشاركة في الملتقى الوطني:
الديني والسياسي في التجربة السياسية الإسلامية الأولى من خلال الدراسات المعاصرة

المحور الثالث: الديني والسياسي في الدراسات الحداثية.

عنوان المداخلة: انزلاقات الفكر الحداثي بين حتمية الصدام بين الديني والسياسي وضرورة إبعاد الدين عن السياسة.

الملخص:

تشكل العلاقة بين الدين والسياسة قضية مهمة في الدراسات المعاصرة، ولذلك فالحديث عن طبيعة العلاقة بين الديني والسياسي على الصعيد العربي الإسلامي يعد معضلة دينية وسياسية على حد سواء، نظرا لتعدد الآراء والتوجهات، فالمستقر في نظر الإسلاميين هو اعتبار السياسة جزءا من الدين وأن الإسلام دين ودولة، بينما التوجه الحداثي له رأي آخر يقوم على ضرورة الفصل بين الدين والسياسة، على اعتبار أن هذا الموقف له منطلقاته وخلفياه التي بني عليها، وهو جعل الفكر الإسلامي يقابل هاته المنطلقات بالتدليل على أن الدين له حضوره الأكيد في الجانب السياسي بغية إدراك الأمن والسلام والنظام في المجتمعات الإسلامية.

مقدمة:

تعد قضية
علاقةالدينبالسياسةمنأكثر القضاياالإسلاميةإثارةللجدلبينتوجهاتوتياراتالفكر الإسلاميال مختلفة، سواء علىصعيدحدود كل منهاوتأصيلهومعانيهودلالاته، أوعلىصعيدالمقاصدالتييرومهاكلتيارمنتعاطيه معقضيةعلاقةالدينبالسياسي، فمنهممنيربأنتلك العلاقة هي تلازمية نجدجذورهافيالقرآنالكريموالسنةالشريفة، ويعتبرهاجوهر النظريةالسياسيةالإسلاميةولبها،
ومنهممنيربأنهذاالمفهوممفهومتاريخيمحضلايمتبصلةإلىالإسلام، إلاأنعلماء ومفكريالإسلاملميقابلواهذاالرأي الأخيربالارتياح،بلأخذوايتطارحون ويناقشون هذاالرأي من منطلق الحديث عن مفهوم الإمامةوالخلافةفي الإسلام وتحديد المهام الدينية والدنيوية المنوطة بالسلطان أو الحاكم القيام بها، وما على المحكومين أيضا من واجبات تجاه حكامهم.
ولذا
سوفتكونهاتهالورقةالبحثيةموضحةلهاتهالقضاياوالموافقمنخلالالإجابةعلىإشكاليةمفاد ها:
ماهيأبرز المقولاتالفكريةالحداثيةالناطقةبحتميةالصدامبينالدينيوالسياسي؟وفيمايتجلىمو قفالفكر الإسلاميمنها؟.
علماًأنالاهدافالتينصبوإلىتحقيقهامنخلالبحثناهذاهي:
- إبراز أهممعالمالفكر السياسي الإسلامي.
- عرضأراءوأقوالالحداثيينالمتعلقةبقضاياعلاقة الدين بالسياسة.
- إبرازمستوىالتحديالذييفرضهالفكر الحداثيضدالفكر الإسلامي في المجال السياسيوالنظر في مدى صموده أمام تلك الأفكار والشبهات.

العناصر الأساسيةالتيستجيبعلىإشكاليةالبحث:

أولاً: ماهيةالحداثة.
ثانياً: سؤالعلاقةالدينبالسياسةفيالفكر الحداثي.
ثالثاً: منزلةالدينفيالبناءالسياسيالإسلامي.

أولاً: ماهية الحداثة.

انتشرت لفظة الحداثيين في عصرنا الحالي انتشارًا واسعاً نسبة إلى لفظة الحداثة ولذا فإننا سنخص بها التعريفات.

أ) الحداثة في اللغة: حَدَثَ، الحَدِيثُ: نقيض القديم والحُدُوثُ نقيض القُدمَةِ حَدَثَ الشيء يَحدُثُ حُدُوثاً وَأَحدَثَهُ هو فهو مُحدَث وَحدِيثُ وكذلك استَحدَثَهُ.

وَالحُدُوثُ: كون الشيء لم يكن، والحَدِيثُ: أناس حديثة أسنانهم حداثة السن: كناية عن الشباب وأول العمر[1].

ب) الحداثة عند الغربيين

يؤكد الحداثيون الغربيون عن أن أخص مفاهيم الحداثة:هو الثورة على كل قديم وثابت والنفور من كل سائد، من أمور العقيدة والفكر والقيم واللغة والشؤون السياسية والأدبية والفنية، فهي إذن ثورة على الواقع بكل ما فيه من ضوابط،وهذا ما تدل عليه الحداثة في جميع مراحلها[2]، اقرأ إلى بعض الحداثيين وهم يضعون بعض التعريفات للحداثة: يقول جود دون: إن ما ينبغي أن يكون حديثاً لا ينبغي أن يسابر أي نزعة ايديولوجية أو كنهوتيةيعتقنها أي مجتمع أخر في الماضي أو الحاضر أو المستقبل.[3]

ويقول برنيولاتور: ما من أحد حداثي حقاً إذا لم يقبل بإبعاد الله عن لعبة الطبيعة،كما عن قوانينالجمهورية،وأصبح الله إله الميتافيزيقيا المستبعد وهو مختلف عن إلهالمسيحيين قبل الحداثي[4].

فبالنظر للتعاريف السابقة فإنه يتجلى ما بين هذه المدلولات المتعددة للحداثة تأكيد التحلل والتحرر من الثوابت وخاصة الثوابت الدينية، بإطلاق سراح العقل في مجالات الحياة، وهذا الأمر وإن كان ظاهره التقدم والرقي والوقوف على نهايات التطور، فإنه يهدف إلى هدم الدين ومحاربة القيم التي يدعوا إليها.

وهذا ما يوضحه المفكر محمد عمارة: لقد اطلعت على نص لكاتب فرنسي في كتاب عن (الحرية والعلمنة ومبدأ الحداثة ترجمة هشام صالح – وهو متخصص في موضوع الحداثة - ويتكلم بوضوح عن الحداثة ثمرة التنوير الغربي ، وهي في جوهرها قطيعة مع الموروث المعرفي ويضيف قائلا: " إنه

---

1 -ابن منظور: لسان العرب، مادة (الحداثة) دار المعارف، القاهرة، ط 01، 1300 هـــ، ص 796.

2- محمد بن عبد العزيز بن أحمد العلي: الحداثة في العالم العربي دراسة عقدية،غ م، قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة أطروحة دكتوراه ،جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، الرياض ، 1414 ، الجزء 01 ،ص 128 .

3- المرجع نفسه، ص 132.

4- السيد صدر الدين القبانجي: الاسس الفلسفية للحداثة، د ن، د ط، 1432ه ،2010 م، ص 19 .

لم يعد الإنسان يخضع إلا لعقله، وأنه منذ الآن فصاعداً راح الأمل في الله ينزاح كي يخلي المكان، لتقدم عصر العقل وهيمنته، وهكذا ولى نظام النعمة الإلهية وأخذ ينمحي ويتلاشى أمام نظام الطبيعة،بالطبع يمكن للمعجم اللاهوتي القديم أن يستمر، ولكنه لم يعد يوهم أحداً، فنفس الكلمات ولم يعد لها نفس المعاني، لقد أصبح الأنسان من حده مقياساً للإنسان[5].

ج) الحداثة في الفكر العربي العلماني:

يقول الحداثي السوري أدونيس:" الحداثة هي موقف معرفي أدى إلى تغيير نظام الحياة، وهذا الموقف المعرفي يقوم على أن الإنسان هو مركز العالم ومصدر القيم، على أن المعرفة اكتشاف للمجهول الذي لا ينتهي، وعلى أن مصدر القيم ليس غيبيا وإنما هو إنساني، وهذا ما يتناقض مع الموقف الإسلامي بدون تأويل جديد أو قراءة جديدة له، هذا والقراءة لما تبدأ بعد ....[6] "

وقال عبد العزيز النعماني: إن المفهوم الحضاري يعني ذلك التصور الجديد للعالم،الذي اقتحم نظرة الإنسان إلى الكون والإنسان والمجتمع،في العقدين الأخيرين من هذا القرن[7].

ويعرفها الحداثي السوري كمال أبو ديب قائلا: " الحداثة انقطاع معرفي: ذلك أن مصادرها المعرفية لا تكمن في المصادر المعرفية للتراث، في كتب ابن خلدون الأربعة أو في اللغة المؤسساتية والفكر الدين، وكون الله مركز الوجود، وكون السلطة السياسية مدار النشاط الفني،وكون الفن محاكاة للعالم الخارجي[8]".

فمفهوم الحداثة إذًا بالنسبة لهم يعتمد على النموذج المعرفي للإنسان باعتباره الأساس الذي يقوم عليه ومن أجله، وهو ما يختلف -في اعتقادنا- مع المفهوم الإسلامي الذي يستنير بالوحي، ويبتغي جعل الدين الأثر الأبرز في حركة الحضارة.

ثانياً: سؤال علاقة الدين بالسياسة في الفكر الحداثي.

5- محمد عمارة: ضبط مصطلح الحداثة،ضمن أعمال ندوة بعنوان (الحداثة وما بعد الحداثة)،برعاية جمعية الدعوة الاسلامية العالمية،طرابلس، /13/1998/03، ص 23،24.

6-محمد بن عبد العزيز بن أحمد العلي، المرجع السابق، ص 143.

7-المرجع نفسه، ص 146.

8-محمد بن عبد العزيز بن أحمد العلي، المرجع السابق، ص 144.

الحديث عن الحداثة وموقفها من الدين كفاعل سياسي في نمط الحياةيدخل ضمن الحديث عن الثنائيات (التراث والحداثة) و(الدين والدولة) و(النقل والعقل)، بين المفكرين باختلاف ماهيتهم وايديولوجيتهم وتوجهاتهم الفكرية باعتبارها الإشكالية الأهم في العالم العربي والاسلامي بعد الاحتكاك مع الغرب، بحيث تلك الإشكالية فرضت نفسها بحدة مباشر بين الحضارتين الاسلامية والغربية ،الحضارتان المتباينتان على طول الخط والتي تقوم احداها على العلاقة الجدلية بين الانسان المسلم من جهة والنص من جهة أخرى والحضارة الغربية التي تبنى على الحوار القائم بين الانسان مع الطبيعة لوحدها دون أي تدخل غيبي.

ولذلك يذهب أصحاب الفكر الحداثي إلى القول بوجوب فصل الدين عن دوائر الحكم نظرا لكون القرآن في نظرهم قدم مبادئ عامة ولم يكن كتاباً في السياسة والحكم، لأنه في نظرهم منزه عن الأدلجة والتطويع لكنه وظف لخدمة الأهواء والمصالح[9]، حيث يربط رجال الدين السلطة بثقافة قدسية، فوق الجمهور، وفوق التغيير، وهو فكر يصدر عن اعتقاد بأن الله قلد الخليقة أمر الرعية، أي أن الجمهور مصروف عن السياسة إلى العقيدة، فهو فكر وصاية يحجر سياسياً على الجمهور نفسه، فيتم إنتاج لغة دينية ذات وظيفة سياسية، تزين للجمهور واجباته كمكلف وتغيب عنه حقوقه كمواطن، حيث يحاط الجمهور وهو الحي المتحرك، بمشكلة النص المحدود المغلق[10].

وتعود فكرة ابعاد الدين عن السياسة في الفكر العربي الحداثي إلى الكتاب المركزي الذي ألفه المفكر المصري علي عبد الرازق الذي حاول من خلاله تفسير الفكر السياسي الإسلامي بما يتفق مع التصور الغربي للدين، الأمر الذي دفع به إلى اعتبار رسالة النبي صلى الله عليه وسلم هي رسالة روحية ليس فيها إلا البلاغ ولذلك يقول بأنها:"رسالة لا حكم ودين لا دولة[11]"، ولذلك نجده يقول بخطأ من يعتقد بأن النبي صلى الله عليه وسلم كان ملكا وسياسيا ومؤسسا للدولة إضافة إلى كونه صاحب رسالة، علماً على حد تصوره أن النبي صلى الله عليه

9-محمود إسماعيل، الإسلام السياسي بين الأصوليين والعلمانيين، الكويت، مؤسسة الشراع العربي، ط1993،1، ص79.

10 خليل أحمد خليل: سوسيولوجيا الجمهور السياسي الديني في السرقا الأوسط المعاصر، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط2005،1، صص17-120.

11- علي عبد الرازق: الإسلام وأصول الحكم، منشورات المطبعة المصرية، القاهرة، ط02، 1995، ص63.

وسلم ما كان إلا رسولا أتى بدعوة دينية، والسياسة والملك من أمور الدنيا لا الدين مما جعله بعيدا عنها كغيره من المرسلين[12].

ويوافقه في ذلك محمد سعيد العشماوي حيث أكد أن لا سياسة في الإسلام فقال: " أراد الله للإسلام أن يكون ديناً وأراد به الناس أن يكون سياسة، فالدين عام إنساني شامل، أما السياسة فهي قاصرة محدودة قبلية محلية ومؤقتة، وقصر الدين على السياسة قصر له على نطاق ضيق وإقليم خاص وجماعة معينة ووقت بذاته[13] "، ونحن نرى هذا التمييز بين الدين والسياسة في هاته الأقوال التي تنظر إلى الأعمال السياسية باعتبارها أعمال بشر ليسوا مقدسين، ولا معصومين، كلام صواب ومقبول لدى الجميع، لكن لما ننتقل إلى اعتبار الدين خالي من المعالم والإشارات الكبرى التي تبنى على القواعد والضوابط السياسية فهذا يعد تفلتا وهروبا من ثنائية الحل والحرمة الإلهية في المجال السياسي.

ثم يمضي دعاة الفكر الحداثي معارضة القائلين بمبادئ الإمامة والخلافة في الدين الإسلامي بمنطلقاتها الدينية، فتجدهم يدخلون في محاججة فقهية، تتمسك باعتبار الاسلام دينا يقوم على العبادات والطقوس والامور الروحية، وهو بعيد كل البعد عن التطبيق السياسي الرامي إلى الحكم والسلطة، مطالبين بوضع مناهج فكرية وقواعد تعليمية للرد على خطاب الفكر الإسلامي، ونسف أسسه الفكرية، وتقديم الخطاب العلماني المدعم بالحجج والبراهين الآتية من الكتاب والسنة وآراء الفقهاء، يقول علي عبد الرازق: "إنه لعجب عجيب أن تأخذ بيدك كتاب الله الكريم، وتراجع النظر فيما بين فاتحته وسورة الناس، فترى فيه تصريف كل مثل، وتفصيل كل شيء من أمر هذا الدين**قال تعالى: {مَّا فَرَّطْنَا فِي الكِتَابِ مِن شَيْءٍ}** [الأنعام: 38] ثم لا تجد فيه ذكراً لتلك الإمامة العامة، أو الخلافة. إن في ذلك لمجالاً للمقال! ليس القرآن وحده الذي أهمل تلك الخلافة، ولم يتصد لها، بل السنة كالقرآن - أيضاً - وقد تركتها ولم تتعرض لها"[14].

12-المرجع نفسه، ص 64.

13-محمد سعيد العشماوي: الإسلام السياسي، مكتبة مدبولى، ط04، 1996، ص17.

14-علي عبد الرازق: ص16.

ويصل محمد سعيد العشماوي من خلال دفاعه عن فرضية حتمية الصدام بين الديني والسياسي إلى اعتبار الاسلام دينا روحيا له طقوسه وعباداته، ولا يجب اقحامه ومزجه في السياسة وعالمها، لأن ذلك يعد مدعاتا للوقوع في الغلو والتطرف، ولذلك نجد يقول: "اعتبار العمل السياسي عملا دينيا يؤدي إلى تعصيم (أي إضفاء العصمة على) عمل السلطة وقرارات الحكام، بحيث يكون أي جدال عنها أو أي معارضة لها، كفرا بالله يستوجب عقوبة المرتد أو عقوبة المحارب، ومن ناحية أخرى فإنه يؤدي إلى تعصيم عمل المعارضة، بحيث يكون أي جدال عنه أو أي رفض له كفرا بالله كذلك، وهكذا ينتهي الأمر إلى كفر الجميع، السلطة والمعارضة، وإلى مقاومة الرأي المعارض بالقتل والاغتيال بحكم من الشرع أو فتوى من الدين، بدلا من مجادلته بالتي هي أحسن.... وتكفير أي مسلم عمل غير اسلامي، فضلا عن أنه لا يجوز أن يكون هذا التكفير في باب السياسة وعلى مسرح التحزب، وهي مسائل بشرية وليست دينية بحال، أما فرض الآراء والقرارات والاتجاهات بالقوة والعنف، ورفع صيحة الحرب دوما، وتبرير اغتيال الخصوم غشا واختيانا، والادعاء بأن ذلك كله جهاد في سبيل الله، فهو أمر مناف للإسلام ومجاف للشريعة"[15].

كما يولي محمد أركون قضية العلمانية حيزا أساسيا في مشروعه الفلسفي لأن أهم أهداف التيار الحداثي العلماني المطالبة بالحرية الفكرية من خلال مجابهة السلطات الدينية، ولتحقيق هذا الهدف كان من مبادئها الأساسية في العصر الحديث التفريق بين الدين والدولة والفصل بينها، لأن ذلك في نظرهم من أهم أساسيات التقدم والرقي الأممي يقول محمد أركون:"هناك جانب روحي وثقافي في الدين لا ينبغي القضاء عليه مثل ما نقضي على الجانب المذهبي أو الدوغمائي المغلق أو السلطوي الدنيوي، بمعنى آخر ينبغي التمييز بين الدين كتنزيه روحاني وشغف المطلق، مطلق الله، وبين الدين كإيديولوجيا سياسية تهدف إلى السلطة وتحقيق المنافع والمآرب في هذه الدار العاجلة[16]".

15- محمد سعيد العشماوي:ص299.

16-محمد أركون: الإسلام، أوروبا، الغرب (رهانات المعنى وإرادات الهيمنة)، دار الساقي، بيروت، لبنان، ط2، 2001، ص207.

من هنا يمكننا القول أن هذه الرؤية السياسية وفق هذا المنظور الحداثي تقوم بشكل أساسي على الانفصال التام بين الدولة والدين،والذي يبطن الانفصال الكلي بين الدين والمجتمع بصفة عامة، لما يحقق من الانفلات التام للمجتمع والاستقلالية المطلقة عن حدود وضوابط الدين، هذا ما حققهالمجتمع الغربي بشكل عام مع المسيحية،ويهدف منظري الفكر الحداثي العربي تحقيقه في المجتمع الإسلامي، إلا أن هذا يستحيل حدوثه مع الإسلام لأن الوحي -مصدر الفكر السياسي الإسلامي- لم يطله التحريف الذي طال المسيحية، وعليه فالمعالم الكبرى للفكر السياسي ظلت واضحة يهتدى بها في وضع النصوص السياسية والاحكام القانونية.

ثالثاً: منزلة الدين في البناء السياسي الإسلامي.

لا يعد من الإنصاف في البحوث العلمية إرجاع أسباب التخلف في العالم الإسلامي إلى التداخل الحاصل بين الديني والسياسي دون النظر في العوامل السياسية المستغلة للدين، لأن الفصل بينها لدى المجتمع الغربي كان مقابل دين طاله التحريف، لذلك فالدين مرتبط بالدولة في العالم الإسلامي أساسا، لأن العالم الإسلامي بالدين أثبت وجوده بين الأمم سابقا، فالعلاقة بين الدين والسياسة في الوطن العربي والإسلامي لا يمكن تجاهلها، نظراً لتلاحم الوظيفي بين الطرفين، وخاصة في وقتنا المعاصر وما نرى في كافة مناحي الحياة من نقص للقيم والمبادئ التي تكفل رقي المجتمع وتطوره.

دراسات الفكر الإسلامي التي تبحث الجانب السياسي في الإسلام في أي مجالٍ كان:النظام السياسي أو الدولة أو الخلافةلا بد أن تعرج على الرأي القائل بضرورة فصل الدين عن السياسةبالنقض بحديثها عن كافة القضايا السياسية من منظور شرعي، ولذلك نلاحظ وجود نوع من الإجماع عند فقهاء وعلماء الإسلام في ربط الديني بالدنيوي في تعريفهم للخلافة يقول الإمام الأشعري[17]: "أول ما حدث من اختلاف المسلمين اختلافهم في الإمامة أو الخلافة وهيرئاسة عامة وزعامة تامة تتعلق بالخاصة والعامة في مهمات الدين والدنيا "[18].

17-الأشعري:أبو الحسن علي بن إسماعيل(تـ/303هـ)فقيه ومتكلم إسلامي بدأ حياته معتزلي ثم اختط له منهجاً وسطاً بين المعتزلة وأهل السلف.له كتاب:مقالات الإسلاميين في الرد على المتكلمينوالإبانة وأهل الثغوروالليه ينسب المذهب الأشعري.

18-الأشعري:مقالات الإسلاميين واختلاف المصلينتحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة، القاهرة، د.ط، د.ت، ص17.

و يقول "الماوردي"[19]: "والخلافة موضوعة لحفظ الدين وسياسة الدنيا به وهي نيابة عامة عن صاحب الشرع صلى الله علـه وسلم"[20]، ويقول الإمام الغزالي: "ونظام الدنيا ضروري في نظام الدين ونظام الدين ضروري للفوز بسعادة الآخرة"[21]، ويقول الإمام "الجويني[22]:"رياسة تامة وزعامة عامة تتعلق بالخاصة والعامة، في مهمات الدين والدنيا، متضمنها حفظ الحوزة ورعاية الرعية وإقامة الدعوة بالحجة والسيف، وكف الجنف والحيف والانتصاف للمظلومين من الظالمين واستيفاء الحقوق من الممتنعين، وإيفاؤها على المستحقين"[23]، ويعرفها ابن خلدون[24] بأنها: "حمل الكافة على مقتضى النظر في مصالحهم الدنيوية والأخرويةوتؤخذ بالغلبة"[25]، يعرفها أيضا على أنّها: «خلافة عن صاحب الشرع في حراسة الدين وسياسة الدنيا»[26].

فمن جملة هذه التعاريف يتضح أنّ الإمامة تعني الخلافة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، والنيابة عنه في أمور الدين والدنيا، ولما كانت كذلك فإن طاعة الإمام واجبة، طاعة تأتي مباشرة بعد طاعة النبي صلى الله عليه وسلم، والأمر الآخر الذي نستشفه من هذه التعاريف أن الخليفة يجب أن يتصف بصفات عدة ظاهرها الصلاح والكمال الإنساني، كصفات ضرورية تؤهله أن

19- الماوردي:أبو الحسن علي بن حبيب الماوردي (نسبة إلى ماء الورد الذي كان يبيعه أبوه) ولد بالبصرة سنة364- وتوفي سنة 450هقاضي قضاة عصرهتولى القضاء في عصر الحاكم بأمر الله العباسيوله كتاب الأحكام السلطانية وهو في الإمامة وكتاب الآداب السلطانية وهو في الأخلاق الإسلاميةوله كتاب الحاوي وهو في الفقه .ينظر:الزركلي: المصدر نفسه, 327/4.

20-الماوردي: الأحكام السلطانية، طبعة، القاهرة، 1960م، ص127.

21-الغزالي: إحياء علوم الدين، دار الندوة الجديدة، بيروت ص24/4.

22-إمام الحرمين الشريفين أبو المعالي ركن الدين عبد الملك بن عبدا لله بن محمد الجو يني(419هـ/1028-478هـ/1058م) أخذ العلم عن الإمام الغزالي والباقلاني ذهب إلى بغداد ومنها إلى مكة وعمل في رأسه القضاء فيها حتى لقب إمام الحرمين له العديد من المؤلفات منها:البرهان، والتحفة، والورقات، في أصول الفقه، والإرشاد والشامل، ولمع الأدلة، والعقيدة النظامية في علم الكلام.وتفسير القرآن، وغياث الأمم في التياث الظلم في السياسة الولايات الشرعية.ينظر:محمد عماره، شخصيات لها تاريخ، ص100-103.

23-أبو المعالي الجويني: غياث الأمم والتياث الظلم، تح: د. فؤاد عبد المنعم، د. مصطفى حلمي، دار الدعوة، الاسكندري، د.ط، 1979، ص15.

24-ابن خلدون:عبدالرحمن محمد بن محمد(732هـ/1332م -808هـ/1405م)ولد بتربة الباي بتونس له من المصنفات:المقدمة، شفاء السائل لتهذيب المسائل.ينظر:مقدمة ابن خلدون، ترجمة نواف الجراح، ط1، دار صادر، بيروت، 2000، ص3.

25-ابنخلدون: ص158.

26-المرجع نفسه، ج1، ص191.

يكون خليفة عن رسول الله صلى عليه وسلم، ذلك أن منصب الإمامة يتطلب توفر الخليفة على الكمالات الخَلقية والخُلقية وبالأخص ماتعلق بهذه الأخيرة.

ويبدو أن ذلك الربط بين الدين والدنيا في التعاطي مع مفهوم الخلافة لم يكن من فراغ وإنما اقتضته طبيعة الفهم الإسلامي للخلافة وتعدد مهام الخلافة وصعوبة أن يقوم بهذا الأمر الإنسان بدون توجيه من الوحي، لأن طبيعة الدين الإسلامي تمنع إمكانية فصل الدين عن الدولة لأن يدلنا على طبيعة العلاقة بين الحاكم والمحكوم وطبيعة العلاقات الدولية في السلم والحرب وطبيعة أحكام الحدود والجنايات طبيعة الشؤون الاقتصادية من بيع حلال وحرام، فأين أحكام العبادات -التي حصر الدين فيها- من كل هاته الأحكام[27].

يجب أن نتقبل تعايش السياسي والديني، دون أن يسيطر أحدهما على الآخر، بيد أن الحياة الإنسانية لا يمكن فصل مجالاتها المتقاطعة، فاستبعاد أحد طرفي علاقة الديني والسياسي لمصلحة الآخر يشكل نظره تعسفيه تولد الغلو والتطرف، فلابد أن يرافق الدين المجال السياسي بكل ما يؤدي إلى تنظيم فعاليته وتقويم مساراته، فالشريعة أجملت ما يتغير وفصلت ما لا يتغير[28]، وبقدر انضباط معادلة التوازن بين الدين والدنيا، يكون حجم الإدراك الحقيقي لروح الإسلام وفلسفته، وكل اختلال لهذه المعادلة هو خلل في فهم الإسلام، فليس هناك في الإسلام انفصال بين شئون الدين والدنيا، وليس هناك تطابق، هناك معالجة حكيمة تقيم الاتصال بين الدين والدنيا كما تميز بينهما، وتحرص أن يتحقق السعي فيهما بالتوازي والتكامل، وأن يظل الميزان بينهما متعادلاً، فالتصور الإسلامي لا يقابل إنما يوازن بين الدين والدنيا[29].

أما إرجاع أسباب ظهور ظاهرة العنف في المجتمعات الإسلامية إلى التداخل بين الديني والسياسي، فقد انطلق المفكر الاسلامي طه عبد الرحمن من تحليل موقف السلطات الحاكمة من الظاهرة، حيث أدرك أن موقف السلطات الحاكمة من العنف تكمن في اعتباره ناتج عن تدخل الدين في السياسة، وأطلق عليه مصطلح التدبير التعبدي، والذي بدوره يتصادم ويتصارع مع التدبير التسيّدي الذي يمثل السلطة الحاكمة، فينتج الغلو والتطرف، أي الصراع بين الأصولية والديمقراطية، انطلاقاً من كون الديموقراطية قادرة على إدارة النزاع السياسي، على خلاف الأصولية التي تعجز عن إدارة ذلك الخلاف[30].

---

27 - دعوى فصل الدين الإسلامي عن سياسة الدولة، موقع بيان الإسلام.
file:///C:/Users/Arob@se%20Info/AF%%A9.html

28-سيفعبدالفتاح،العلاقة بين الديني والمدني والسياسي: مقدمات منهجية،
https://eipss-eg.org/%D8%A7%D9%84%D8%B9%

29-فهميهويدي:القرآنوالسلطان،القاهرة،دارالشروق،ط1999،4،ص132.

30- طه عبد الرحمن: روح الدين من ضيق العلمانية إلى سعة الائتمانية، المركز الثقافي العربي، بيروت-لبنان، ط:02، 2012، ص330.

لكننا نجد طه عبد الرحمن يفند هذا في قوله: «أن التدبير التعبدي، بما هو كذلك، لا يوجب الصراع كما يوجبه التدبير التسيّدي، وتوضيح ذلك أن التدبير التعبدي يعتبر مصالح العالم المرئي بمصالح العالم الغيبي، والمصلحة الغيبية لا سيادة للإنسان فيها، لأن السيادة لله وحده، بينما التدبير التسيُّدي يتعلق أساسا بمصالح العالم المرئي الذي يدعي الإنسان السيادة فيها، ولأي شيء يتصارع المواطنون من أجله داخل المجتمع؟، صراعهم على السيادة المرئية، لأن السيادة الغيبية لا سبيل لهم إليها»[31].

ويؤكد طه عبد الرحمن نفيه لكون الاعتقاد الديني هو المسؤول عن ظهور الغلو والتطرف في المجتمعات الإسلامية، عن طريق ذكر المسؤول المباشر عن ذلك فيقول: «فإن قيل: إن الاعتقاد الديني أقوى من الاعتقاد السياسي، فينشأ عنه من العنف ما لا ينشأ عن هذا، قلنا: إن قوة الاعتقاد لا يلزم منها بالضرورة وجود العنف والغلظة، بل قد يلزم منها اللطف والرحمة، وهذا بالذات شأن الاعتقاد الديني، أما إذا شابته دلائل العنف أحياناً، فليس ذاك من هذه الجهة المخلصة، وإنما من جهة ازدواج هذا الاعتقاد عند بعضهم بالمصلحة السياسية المتمثلة في طلب التسيّد، فتكون هذه المصلحة المادية هي التي نفثت في هذا الاعتقاد المعنوي روح التطرف»[32].

وبهذا يكون طه عبد الرحمن قد قدم لنا ما يدل على أن المسؤول الحقيقي عن التطرف هو الاعتقاد السياسي الذي يتمثل في السلطة الحاكمة لا الاعتقاد الديني، وذلك نتيجة لوقوع الاعتقاد السياسي في آفة التسييس والتي تعني: أفراد الجانب السياسي بالقدرة على الإصلاح والتغيير، ومنع دخول أي عامل آخر غير العامل السياسي في تحقيق ما يلزم المجتمع من الإصلاح والتغيير، وهذا ما يجعل التسييس آفة تضر أي حركة إصلاحية كانت أو ثورية، ذلك أنه يجرها من حيث لا تشعر إلى ألوان من التصارع والتغالبوالتحاقدوالتكايد، فتقع في الغلو والتطرف[33].

إن القضاء على التطرف وتحقيق الأمن والسلام في المجتمعات الإسلامية لن يتحقق إلا بالقضاء على كل مظاهر الظلم والاستبداد الذي تمارسه السلطات على شعوبها، لأن موجات التشدد لدى مختلف الجماعات هي ناتج الضغوطات الممارسة عليها، فلا بد من أن يأتي يوم وأن تترجم واقعياً في صورة فتن وثورات، ومنه فالمسؤولية تقع على عاتق الطرفين ولا يكن التماس

---

31 - المرجع نفسه، ص330-331.

32 -طه عبد الرحمن، روح الدين من ضيق العلمانية إلى سعة الائتمانية، ص331.

33 -طه عبد الرحمن: العمل الديني وتجديد العقل، المركز الثقافي العربي، بيروت لبنان، ط:02، 1997، ص103-104.

العذر لأي منهما، في حين أن كلا منهما يرمي مسؤولية النتائج على الآخر ويخرج نفسه من قفص الاتهام، لكن يمكن أن ينظر من زاوية مستقلة إلى المستبد على أنه يتحمل مسؤولية السبق إلى إلحاق الضرر بالآخر، ولذلك يجب عليه أن يستشعر مسؤولية السبق إلى إحقاق العدل والمساواة بالأوطان والمجتمعات.

خاتمة:

يهدفالفكر العربيالعلماني إلىتحقيقالحداثةبنوعيهاالماديةوالفكرية،والخروجمنالتخلفوالانحطاط،لأنهبفضلالعلماذ يةفقطيتخلصالمجتمعمنسيطرةرجالالدّين،وذلكبتحجيموظيفةالدّينفيالجانبالروحيفقطدو نالدُّنيوي.

هذهالقراءةالجديدة للإسلام التيسلكإليهاالخطاب العلمانيالحداثيترميإلىتفريغالمفاهيمالإسلاميةمنمضامينهاالحقيقية،وتجريدهامنضوابط هاوكوابحهاالأساسية،لأن دعوى فصل الدين عن السياسة هي دعوة للفصلبينالدينوباقيمرافقالحياة،أي تأليهالأنسانبدلالله،والرجوعالعقلبدلالوحي،وخدمةالدنيابدلالآخرة.

أنالدينسمةمتأصلةفيالنفسالإنسانيةولذلك جعله الله عز وجل شاملا لجميع مناحي الحياة بما فيها الجانب السياسي،فعندماننظرفيالوحينجدأنالآيات والأحاديثالخاصةبالسياسةتقدم مبادئعامة صالحة لكل زمان ومكان،لأن الباري عز وجلمنزهعنالغفلة والنسيان فوظفالدين لخدمةمصالح الإنسان الدينية والدنيوية، وهذا ما نجده واضحاً في مفهوم الإمامة والخلافة في كتب علماء الإسلام.

إنانضباط معادلة التوازن بين الدين والدنيا لدى الفرد المسلم، يقف به على الإدراك الحقيقي لروح الإسلام وفلسفته، الكفيلة بجعله متوازي القول والفعل معاً، مما يبعده بذلك عن دوائر العنف وخنادق الغلو والتطرف.

المصادروالمراجع:

-ابنمنظور: لسانالعرب،مادة (الحداثة) دارالمعارف،القاهرة،ط 01، 1300 هـ.

- محمدبنعبدالعزيزبنأحمدالعلي: الحداثةفيالعالمالعربيدراسةعقدية،غم،قسمالعقيدةوالمذاهبالمعاصرةأطروحةدكتوراه، جامعةالإماممحمدبنسعودالإسلامية،الرياض،1414 ،الجزء 01.

- السيدصدرالدينالقبانجي: الاسسالفلسفيةللحداثة،دن،دط، 1432 ه،2010.

- محمـــــــــــــدعمارة: ضبطمصطلحالحداثة،ضـــــــــــــمنأعمالندوةبعنوان (الحداثةومابعدالحداثة)،برعايةجمعيةالدعوةالاســـلاميةالعالمية،طرابلس، 1998/13 /03/.
-
محمودإسماعيل،الإسلامالسياسيبينالأصوليينوالعلمانيين،الكويت،مؤسسةالشراعالعربي،ط1، 1993.
- خليلأحمـــدخليل: سوسيولوجياالجمهورالسياسيالدينيفيالسرقالأوسطالمعاصر،بيروت،المؤسسةالعربيةلدراساتوالنشر،ط1، 2005.
- عليعبـــدالرازق: الإسلاموأصولالحكم،منشوراتالمطبعةالمصـــرية،القاهرة،ط02، 1995.
-محمدسعيدالعشماوي: الإسلامالسياسي،مكتبةمدبولى،ط04، 1996.
- محمـــدأركون: الإســـلام،أوروبا،الغرب (رهاناتالمعنىوإراداتالهيمنة)،دارالساقي،بيروت،لبنان،ط2، 2001.
-الأشـــ

-دعوبفصلالدينالإسلاميعنسياسةالدولة،موقعبيانالإســــــــــــــــــــــــــــــــــلام.
file:///C:/Users/Arob@se%20Info9%D8%A9.htm
- سيفعبدالفتاح،العلاقةبينالدينيوالمدنيوالسياسي: مقدماتمنهجية،
https://eipss-eg.org/%D8%A7%D9%84%D8%B9%